

يستفيد الموظف الذي تم نقله إجباريا لضرورة المصلحة من استرداد نفقات التنقل أو تغيير إقامته أو التنصيب طبقا للتنظيم المعمول به حسب المادة 159 من الأمر 06 / 03 . كما ينبغي أن تجسد عملية النقل الإجباري من طرف نفس السلطة التي لها صلاحية وذلك من خلال إقراء عملية النقل الإجباري على مستوى المؤسسات والإدارات التابعة لها لنفس سلطة التعيين وليس لسلطة أخرى. وطبقا لأحكام النقل الواردة في الأمر 06 / 03 صدرت تعليمة عن المديرية العامة للوظيفة العامة رقم 40 كخ بتاريخ 16 سبتمبر 2008 ، حيث اعترفت التعليمية بنقل أستاذة تكوين المهني ضرورة الخدمة الملحقة قصد التكفل بفرع بيداغوجي تم فتحه و جاء في تعليمة أن هذا الإيجار يتعلق بالوظائف التالية: 3 - أستاذ متخصص للتعليم المهني من الدرجة الأولى.- أستاذ متخصص للتعليم المهني من الدرجة الثانية. و يترتب على النقل تحويل المنصب المالي للمعنى لمؤسسة الاستقبال. ما يستخلص أن قرار النقل طبقا للمادة 158 من الأمر 08 / 03 السابق الذكر ملزم للسلطة بما يعني أن قرار النقل تم اتخاذه جماعيا و هذه ضمانة مقررة لا شك لحماية الموظف.